

Distr.: General
17 March 2016
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس
مجلس الأمن

أود أن أشير إلى المناقشة المفتوحة بشأن موضوع "صون السلام والأمن الدوليين:
منع نشوب النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى وتسويتها" المقرر عقدها خلال اجتماع
مجلس الأمن في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٦.

وفي أعقاب مشاورات أجريت بين إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة
للأمم المتحدة والبعثة الدائمة لأنغولا لدى الأمم المتحدة، يشرفني أن أحيل طيه الإطار
الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر المرفق)، الذي
سيعلن عنه رسمياً خلال المناقشة المفتوحة.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

وأوجه الدعوة إليكم وإلى أعضاء مجلس الأمن للترحيب بالإطار الإقليمي
الاستراتيجي خلال المناقشة المفتوحة.

(توقيع) بان كي - مون



مرفق

الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى، ٢٠١٦-٢٠١٧
 دعماً لتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو
 الديمقراطية والمنطقة



Map No. 6431, INT/STAT/08
 January 2007

Department of Peacekeeping Operations
 DPK/STAT/08/Jan

الصفحة

٤ هيكل وخلفية الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى
٥ السياق السياسي للإطار الاستراتيجي الإقليمي
٦ أسس الإطار الاستراتيجي الإقليمي
٨ تحليل الحالة الاجتماعية الاقتصادية على الصعيد الإقليمي
١١ خريطة طريق المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧
١٣ نظرية التغيير
١٤ المبادئ التوجيهية للتدخلات الإقليمية ذات الأولوية بموجب الإطار الاستراتيجي الإقليمي
١٦ الركائز الست للإطار الاستراتيجي الإقليمي
١٦ ١ - الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية
١٨ ٢ - التكامل الاقتصادي والتجارة العابرة للحدود والأمن الغذائي والتغذوي
٢١ ٣ - التنقل
٢٣ ٤ - الشباب والمراهقون
٢٧ ٥ - الشؤون الجنسانية والعنف الجنسي والجنساني
٢٩ ٦ - العدالة ومنع نشوب النزاعات
٣٣ خلاصة

هيكل وخلفية الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى

١ - يعكس الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى النهج الإنمائي الذي تتبعه الأمم المتحدة في تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة^(١)، الذي يمثل أداة استراتيجية لتعزيز الاستقرار، والموقع في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣.

٢ - واجتمع المنسقون المقيمون في منطقة البحيرات الكبرى، في أيار/مايو ٢٠١٤، في كيغالي لمناقشة الاستجابة المناسبة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية للأنشطة في المنطقة. وأطلقوا عملية لإعداد استراتيجية إقليمية مشتركة. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، وبينما استمر العمل في إطار المبادرة داخل المنطقة بأسرها، ازداد تركيز النهج على منطقة النزاع الأساسية، وهي منطقة الحدود الشرقية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وروندا.

٣ - وأقر الإطار الاستراتيجي الإقليمي في اجتماع عقد في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في نيروبي، دعا إليه المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، سعيد دحيت، ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية لأفريقيا، عبدلاي مار داي. والتقى خلال ذلك اجتماع المنسقون المقيمون للبلدان الخمسة وممثلو مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية وممثلو المنظمات الإقليمية.

٤ - وسيشكل الإطار الاستراتيجي الإقليمي المبين في هذه الرسالة وثيقة مرجعية للعمل الإنمائي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في المنطقة. ويبين الإطار أولاً السياق السياسي لعمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية ويصف الأسس الثلاثة التالية التي يستند إليها الإطار:

- النتائج الرئيسية لتحليل النزاعات الإقليمية
- تحليل اجتماعي - اقتصادي إقليمي
- خريطة طريق المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧

٥ - وتحدد نظرية التغيير التي يقوم عليها الإطار الاستراتيجي الإقليمي الأساس المنطقي للتدخل في إطار الركائز الست التالية:

(١) S/2013/131، المرفق.

- التنمية المستدامة للموارد الطبيعية
- التكامل الاقتصادي والتجارة عبر الحدود والأمن الغذائي والتغذوي
- التنقل
- الشباب والمراهقون
- الشؤون الجنسانية والعنف الجنسي والجنساني
- العدالة ومنع نشوب النزاعات

٦ - ومن المتوقع الانتهاء من وضع خطة تنفيذ مدتها عامان (للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧) وميزانية الإطار الاستراتيجي الإقليمي في أوائل عام ٢٠١٦، في أعقاب مشاورات تجرى مع الشركاء. وسيرد في إطار كل من ركائز الاستراتيجية تمييز واضح بين:

- (أ) الأنشطة التي ستضطلع بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية كل في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاص به والتي تترتب عليها آثار إقليمية؛
- (ب) المسائل العابرة للحدود التي تنطوي على التفاعل بين فريقين قطريين أو أكثر يتعين عليهما الاتفاق على ما ينبغي القيام به؛
- (ج) المبادرات دون الإقليمية التي تتطلب تنظيمًا إقليميًا وتعبئة للموارد يبرران على أساس كل حالة على حدة، حيثما يكون لذلك قيمة مضافة.

السياق السياسي للإطار الاستراتيجي الإقليمي

٧ - يتسم التقدم المحرز في عملية السلام في منطقة البحيرات الكبرى بالبطء ويتميز بتباطؤ عمليات توحيد الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يؤدي، اقترانا بالعمليات الانتخابية الوشيكة في العديد من البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، إلى إثارة مخاوف كبيرة من احتمال اندلاع العنف من جديد في بلدان محددة. إذ قد تنتج عن ذلك انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وزيادة في تشريد السكان على نطاق واسع في البلدان المجاورة. وفي الواقع، قد حدث ذلك بالفعل في بوروندي حيث أجريت انتخابات مثيرة للجدل في تموز/يوليه ٢٠١٥. ويتطلب إحلال سلام وأمن دائمين على المدى الطويل اتباع نهج شامل يقطع الشريان الحيوي الاقتصادي للجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة. وينبغي أن يتناول هذا النهج أيضا بشكل شامل دوافع النزاع، على النحو المبين في

تحليل النزاعات. وقد بدأت أسرة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية بوضع خطة جديدة تربط بين مبادرات السلام والأمن والأنشطة الإنمائية وتمثل جوهر هذا الإطار الاستراتيجي الإقليمي.

أسس الإطار الاستراتيجي الإقليمي

تحليل النزاعات الإقليمية

٨ - لا يزال الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية يعاني من أعمال التمرد المتكررة، ذلك بعد مرور فترة طويلة على توقيع اتفاق السلام في صن سيتي، جنوب أفريقيا، في عام ٢٠٠٣. إضافة إلى ذلك، فإن التنافس الاقتصادي بين السكان والإدارات المحلية داخل فرادى البلدان، فضلا عن التنافس بين البلدان، يسهم في تأجيج دورات عنف جديدة وتجريم جماعات مسلحة تمارس الدفاع عن النفس على صعيد المجتمعات المحلية. ونظرا إلى حالة انعدام الاستقرار الهيكلي هذه، تقوم جماعات مسلحة إقليمية، مثل تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وقوات التحرير الوطنية، بإنشاء معازل لها في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتضطلع، انطلاقا من تلك المعازل، بعمليات إجرامية تهدف إلى زعزعة استقرار البلدان في المنطقة.

٩ - والبلدان التي تعاني بشكل أساسي من الجماعات المسلحة هي أوغندا (تحالف القوى الديمقراطية) ورواندا (القوات الديمقراطية لتحرير رواندا) وبوروندي (قوات التحرير الوطنية). إلا أن كل إشكالية عبر وطنية لها خصائص محددة تعزى إلى صلتها العميقة بالتوترات الاجتماعية الاقتصادية المحلية والنزاعات في بلد الأصل. وهذه النزاعات المعقدة المحلية والإقليمية ذات الهياكل الشديدة التداخل تيسر أيضا ظهور شبكات إجرامية. ويستفيد أولئك المجرمين من التوترات السياسية المستمرة بين عدة بلدان في منطقة البحيرات الكبرى لمواصلة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بها.

١٠ - وتنقسم الجهات الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون إلى عدد من الهيئات دون الإقليمية المختلفة التي كثيرا ما تكون متداخلة: جماعة شرق أفريقيا التي تضم أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكينيا؛ والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي تضم أنغولا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا؛ والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الذي يشمل أنغولا وأوغندا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية السودان ورواندا وزامبيا والسودان والكونغو وكينيا.

١١ - وقد وضع كل من جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي خطة تكامل إقليمي مستقلة. وفي حين أن الهيئات الإقليمية والدول الأعضاء في منطقة البحيرات الكبرى تضع حواجز ضريبية وخطط تنمية مستقلة، فإن الاقتصادات المحلية تظل مندمجة اندماجا تاما. وإن تديني فرص العمل، اقترانا بضعف الإدارة المدنية والافتقار إلى نظام ضرائب منسق، يسهم في جعل المصادر البديلة للدخل المستمد من الأنشطة الإجرامية خيارا جذابا للشباب.

١٢ - وتقوم الجماعات المسلحة في المنطقة، مستفيدة من ضعف النظم القضائية وانتشار ظاهرة الإفلات من العقاب، بانتهاكات لحقوق الإنسان، مثل العنف الجنسي والجنساني. وتحفز الناس مظالم سياسية كثيرا ما يعبر عنها من خلال كراهية ذات دوافع عرقية. علاوة على ذلك، فإن التعرض للعنف على مر الأجيال أدى إلى انهيار القيم والمحرمات الاجتماعية. حيث أصبح السلوك العنيف يعتبر الآن "عاديا"، مع استمرار دورات "عنف بين الأجيال" لا نهاية لها على جميع مستويات المجتمع (أي الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي والحكومة). وقد أجم غياب التعاون القضائي الفعال بين البلدان الرئيسية ظاهرة الإفلات من العقاب. فقد أتيحت الحماية وحرية التنقل في المنطقة للجماعات المسلحة ومجرمي الحرب المدانين المعروفين على نطاق واسع ومرتكبي الإبادة الجماعية.

١٣ - وبالرغم من أوجه تعقيد وتنوع دوافع النزاعات والسياسات المحلية والجهات الفاعلة التي تؤثر على منطقة البحيرات الكبرى، لا تزال توجد أيضا وسائل محتملة لبناء السلام. وفي حين أنه من الضروري التمييز بين مختلف مناطق النزاع والجهات الفاعلة الإقليمية المحددة المعنية (القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية)، فثمة أوجه تشابه بين دوافع النزاعات في كل بؤرة ساخنة. ففي جميع المناطق، يكون الحافز على النزاعات المحلية التنافس على الأراضي والتنافس الاقتصادي بين المجموعات العرقية المحلية. وبالرغم من التوترات والنزاعات القائمة بين عدة مجموعات عرقية، توجد صلات قوية بين بعض منها على جانبي المناطق الحدودية في كل بؤرة ساخنة. ويوفر ذلك فرصة لبناء ثقة المواطنين والمجتمع المدني في منطقة البحيرات الكبرى.

١٤ - وإلى جانب محدودية الحصول على الأراضي، يتمثل التحدي الآخر المشترك بين جميع البؤر الساخنة في تديني مستوى فرص العمل. ويشكل أيضا الحصول على خدمات اجتماعية فعالة وجيدة، مثل التعليم والصحة وشبكات الأمان الاجتماعي، تحديا هاما آخر. الأمر الذي يفسر الطابع الجذاب للانتماء إلى المليشيات وغيرها من الجماعات العنيفة، فضلا عن القيام بأنشطة غير قانونية أخرى. وبصرف النظر عن ذلك، فإن وجود مجتمع مدني

منخرط انخراطا عميقا في منع نشوب النزاعات في جميع البؤر الساخنة يدل على وجود قاعدة مشتركة لاستجابة السكان على الرغم من الخصوصية التي ينفرد بها النزاع في كل منطقة.

١٥ - حتى ولو أن الاقتصادات المحلية تتسم بتكامل وترابط بالغين، فإن أفراد الجماعات المسلحة ورجال الأعمال والسياسيين يستخدمون المظالم العرقية والتنافس الاقتصادي لزيادة سيطرتهم على التصدير غير المشروع للموارد الطبيعية، وكذلك على الطرق وغيرها من الشبكات المادية. ومع أن سوء الحوكمة وضعف التنفيذ في مجال سيادة القانون شائعان في جميع البؤر الساخنة، توجد فعلا مبادرات محلية لبناء الحوكمة والمساءلة الفعالين.

تحليل الحالة الاجتماعية الاقتصادية على الصعيد الإقليمي

١٦ - تسجل قيم مؤشر التنمية البشرية للبلدان الخمسة الواقعة في منطقة البحيرات الكبرى جميعها انخفاضا شديدا. وتأتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي في أسفل القائمة المكونة من ١٨٧ بلدا رتبها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أساس قيمة مؤشر التنمية البشرية، حيث جاء ترتيبهما ١٨٦ و ١٨٠ على التوالي. ولم يتزحزح إلى أعلى في السنوات الخمس الأخيرة. ومن بين تلك البلدان الخمسة، شهدت رواندا القدر الأعظم من التحسن. وأحرزت جمهورية تنزانيا المتحدة أيضا بعض التقدم نحو تحسين التنمية البشرية منذ عام ٢٠٠٨.

١٧ - وتحول التفاوتات الواسعة في الدخل بين شرائح السكان دون تحقيق التنمية البشرية في المنطقة. وترتفع مستويات التفاوت في الدخل في وسط وشرق أفريقيا (يبلغ مؤشر جيني لوسط أفريقيا ٤٥,٠). ولم يطرأ أي تغيير على حالة عدم المساواة في منطقة البحيرات الكبرى رغم ما شهدته هذه الحالة من تراجع طفيف في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢. ويسود الفقر غالبا في المناطق الريفية وينتشر على نطاق واسع في القطاعات غير الرسمية وبين الإناث. والبطالة مرتفعة، لا سيما بين الشباب. وما يقرب من ثلث الشباب في الفئة العمرية للقوة العاملة لا يجدون عملا وتتزايد هذه النسبة باطراد. ولا يعمل في قطاعات العمل الرسمي سوى أقل من ١٠ في المائة من السكان العاملين في معظم بلدان شرق ووسط أفريقيا. وعلى الجانب الإيجابي، حققت بلدان منطقة البحيرات الكبرى نتائج ملحوظة في الالتحاق بالمدارس الابتدائية في صفوف الجيل الأخير. غير أن معدلات إتمام الدراسة في المنطقة هي أدنى المعدلات في العالم.

١٨ - وتعد جميع بلدان المنطقة الخمسة بين الاقتصادات الأفريقية العشرين الأسرع نمواً. وتأتي رواندا في المرتبة الثانية بعد سيراليون، بمعدل نمو سنوي يزيد على ٨ في المائة (خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣). أما أوغندا، التي تحتل المرتبة السادسة عشرة على قائمة البلدان العشرين والمرتبة الأخيرة بين البلدان الخمسة في منطقة البحيرات الكبرى، فقد ظلت تحقق نمواً يكاد يقل متوسط معدله السنوي عن ٦ في المائة (خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣)^(٢).

١٩ - وتعتبر منطقة البحيرات الكبرى منطقة غنية بالموارد الطبيعية. وتشير التقديرات إلى أن الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها تبلغ قيمتها ٢٤ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي الجزء الشرقي من ذلك البلد، الذي يمثل مركز الصراع الدائر في منطقة البحيرات الكبرى، تقع واحدة من أكبر مناطق تركيز المعادن الثمينة والفلزات في العالم. وتستخدم معظم تلك المعادن في صنع مجموعة من الأجهزة ذات التقنية العالية، مثل الهواتف المحمولة، والحواسيب المحمولة والمركبات الفضائية. ولذا يشهد الطلب عليها وبالتالي ترتفع قيمتها السوقية للغاية. وقد أصبحت الموارد الطبيعية محركاً رئيسياً للتزاع الدائر في المنطقة، ولا سيما في ضوء هشاشة الدول وعدم قدرتها على ممارسة سلطة كافية على الجهات الفاعلة من غير الدول. وتقدر قيمة الإنتاج غير القانوني للمعادن والموارد الطبيعية والاتجار فيها بما لا يقل عن ١,٢٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة، وهو ما يدر أرباحاً تزيد نسبتها عن ١٥ في المائة.

٢٠ - وفي منطقة البحيرات الكبرى، يعيش أكثر من ٧٥ في المائة من سكان أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، البالغ عددهم ١٧٠ مليوناً، في قلب منطقة البحيرات الكبرى، مما يجعلها من أشد المناطق كثافة سكانية في العالم.

٢١ - وهناك ما يقرب من ٤ ملايين من الأشخاص المشردين في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى ينتظرون الفرصة للعودة أو الاندماج. وغادر كثير منهم ديارهم منذ عقود هرباً من النزاعات والفقر. ولا يمكن إيجاد حلول إلا من خلال اعتماد منظور إقليمي وتقديم خيارات عملية للمشردين. وعرضت جمهورية تنزانيا المتحدة مؤخرًا الإقامة على ما يزيد عن ١٦٠.٠٠٠ من اللاجئين الذين طال أجل لجوئهم، مما يمثلبادرة مشجعة تدل على حدود اتباع النهج الإقليمي في مواجهة مخنة اللاجئين والمشردين.

(٢) انظر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *MDG Report 2014: Assessing Progress in Africa toward the Millennium Development Goals* (Addis Ababa, 2014).

نتائج التحليل

٢٢ - تدل تحليلات النزاعات والتحليلات الاجتماعية - الاقتصادية على الأهمية الحيوية لمعالجة القضايا العابرة للحدود المتصلة بحدود شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. فكثيرا ما تكون الأسباب الجذرية للنزاع في بلد ما كامنة في بلد مجاور، وتتمخض الأحداث التي تقع في أحد البلدان في كثير من الأحيان عن ردود فعل وتداعيات في بلد آخر. وهناك تدفق كبير للموارد الطبيعية عبر الحدود الوطنية وتدفقات شديدة للمهاجرين واللاجئين، فضلا عن الفارين من العدالة الدولية.

٢٣ - فالنزاعات يغذي كل منها الآخر ويعززه. لذا سيتعزز نجاح المبادرات الوطنية عندما تنفذ كجزء من محور تركيز إقليمي، يواكبه اتخاذ إجراءات متزامنة و/أو تكميلية في مختلف البلدان المعنية. وتشير اتجاهات وأنماط النزاع إلى الأهمية المحورية للمناطق الحدودية باعتبارها الساحات الرئيسية لظهور المخاطر وانتشارها. ومع ذلك، توجد أيضا فرص لبناء السلام في هذه المناطق الحدودية، يمكن الاستفادة منها في بناء الثقة وتوفير الطمأنينة وإيجاد الزخم اللازم من أجل تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، بما يساهم في التنفيذ الناجح للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. ورغم أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية تعمل على الصعيد القطري بصورة تقليدية، فإن التحليل الإقليمي يوضح الحاجة إلى أن تتخذ على المستوى دون الإقليمي تدابير تكميلية للبرامج القطرية القائمة.

٢٤ - وعلى الصعيد السياسي، قام الأمين العام بإنشاء مكتب لمبعوثه الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى لكفالة تناول المسائل السياسية والأمنية الإقليمية بالتعاون الوثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة. واستنادا إلى تحليل للوضع السياسي والأمني وحالة تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، وضع المبعوث الخاص خريطة طريق للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. وأكد أن تزايد التوترات الإقليمية مجددا في الأشهر الأخيرة وتصاعد العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي يدلان على هشاشة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الإطاري.

خريطة طريق المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧

٢٥ - حدد المبعوث الخاص تسع أولويات للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. ولعدد من هذه الأولويات بعد إنمائي وسيشكل تناول تلك الأولويات جزءاً من الإطار الاستراتيجي الإقليمي.

٢٦ - وتشمل أولويات المبعوث الخاص ما يلي:

- ١ - دعم الجهود الرامية إلى القضاء على القوى السلبية من خلال قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
- ٢ - تيسير جهود بناء الثقة في المنطقة.
- ٣ - تعزيز إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع وشفافة لدعم الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.
- ٤ - تعزيز آلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون ولجنة الدعم التقني لتلك الآلية.
- ٥ - تيسر إيجاد حلول دائمة للمشاكل التي تواجه اللاجئين والمشردين داخليا في المنطقة.
 - دعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في التعامل مع مخنة اللاجئين الروانديين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.
 - عقد مناقشات ثلاثية؛ واتباع نهج إقليمي إزاء حالة اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى.
 - حقوق الأراضي والملكية للعائدين من اللاجئين والمشردين داخليا.
 - المساعدة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية: المبادرات الشعبية الرامية إلى تيسير الحوار بين المجتمعات المحلية والاندماج المحلي.
- ٦ - تيسير التنمية الاجتماعية - الاقتصادية من أجل تعزيز مكاسب السلام والدفع بالتكامل الاقتصادي الإقليمي إلى الأمام:
 - تيسير مبادرات التنمية الإقليمية، وبخاصة تقديم الدعم للمشاريع الإقليمية العابرة للحدود.

- تعزيز استثمارات القطاع الخاص؛ والقيام مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بتنظيم مؤتمر القطاع الخاص، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية لمذكرة فرص الاستثمار.
- تحسين إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك تعزيز الشفافية في قطاع التعدين في المنطقة؛ وتحسين الحوكمة والإنتاجية في قطاع التعدين الحرفي ونظم الضرائب والحوافز في مجال إنتاج المعادن وتسويقها وتصديرها.
- ٧ - حشد القوى النشطة في المنطقة، النساء والشباب والمجتمع المدني، من أجل تعبئة أنصار الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون وتعزيز رؤية مشتركة للسلام والازدهار في المنطقة:
- تمكين المرأة بوصفها عنصرا فاعلا في الحياة الاقتصادية: دعم التجارة عبر الحدود؛ وضمان استفادة المرأة على قدم المساواة من الموارد الطبيعية والمبادرات الزراعية
- إنشاء مرفق منبثق عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى للتدريب على مكافحة العنف الجنسي والجنساني في كمبالا
- إيجاد الوسائل التشريعية والقضائية من أجل التصدي لثقافة الإفلات من العقاب بالنسبة لمرتكبي العنف الجنسي والجنساني
- تعزيز مفهوم المواطنة من خلال إشراك المجتمع المدني في إطار المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى
- مشاريع توظيف الشباب
- الارتقاء ببرامج الشباب الخلاقة في المنطقة
- ٨ - تيسير المبادرات الإقليمية الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب وتحسين المساءلة ودفع عجلة التعاون القضائي الإقليمي من أجل تعزيز سيادة القانون:
- القيام بالمبادرات القانونية الوطنية أو الإقليمية، من قبيل إنشاء اللجان والدوائر المختلطة المتخصصة
- إنشاء آليات فرز وطنية لاستبعاد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان من قوات الأمن

- وضع استراتيجيات إقليمية شاملة مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى للتعاون القضائي، ولا سيما بشأن العنف الجنسي والجنساني والفساد والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية

٩ - توفير القيادة والتنسيق للمجتمع الدولي في دعمه لتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، بوسائل منها تعبئة الموارد وتعزيز العلاقات مع المانحين والشركاء:

- إقامة مشاريع سريعة الأثر للنساء والشباب

نظرية التغيير

٢٧ - من الأهمية بمكان أن تعمل الأمم المتحدة بشكل متكامل دعماً لولاية المبعوث الخاص. إلا أنه لا يمكن ببساطة معالجة أسباب النزاعات والمساعدة على كفاءة انتقال بلدان المنطقة إلى مسار إنمائي إيجابي يشمل معالجة أوجه العجز في التنمية البشرية دون معالجة الأسباب الجذرية لهذه النزاعات التي تنسم بطابع إقليمي. وتستند الحاجة إلى اتباع نهج إقليمي إلى التحليل الإقليمي. ويسلم الإطار الاستراتيجي الإقليمي بأن تأمين السلام والسلامة والأمن والاستقرار والنمو الاقتصادي في المنطقة يتطلب بذل جهود متعددة الأوجه تعالج المخاطر المترابطة، بطريقة متكاملة وشاملة عبر الحدود الإقليمية، كجزء من عملية التنمية. ويلزم اتخاذ إجراءات متضافرة عبر الحدود تناسب مع الطريقة التي تنتقل بها مسببات النزاع من بلد إلى آخر. ويقوم الإطار الاستراتيجي الإقليمي على فرضية أن الطابع المتجانس للعوامل المؤدية إلى السلام، على النحو المحدد في تحليل النزاعات، يشكل أساساً لانخراط كبير في تعزيز السلام والتنمية من خلال اتخاذ إجراءات عابرة للحدود. ويمكن أن تستفيد أفرقة الأمم المتحدة القطرية من هذا التجانس في اتخاذ مبادرات مستدامة عابرة للحدود.

٢٨ - وفي إطار إرساء الأساس لهذا الإطار الاستراتيجي الإقليمي، قامت أفرقة الأمم المتحدة القطرية بتحديد البرامج التي تقوم بها في المجالات التي يمكن أن يعالج فيها ما تم تحديده من ديناميات النزاع وأوجه العجز في التنمية البشرية. واستعرضت أيضاً الإجراءات التي اتخذها الشركاء. وقد مكن هذا التقييم أفرقة الأمم المتحدة القطرية من تحديد سلسلة من النهج الإقليمية التي تمثل قيمة مضافة كبيرة للأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي من شأنها أن تكون مكتملة لعمل سائر الشركاء الرئيسيين على الصعيد المحلي والوطني والدولي. وستستند النهج الإقليمية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى البرامج الوطنية التي تقوم بها الأفرقة الوطنية،

الواردة في أطر عمل وبرامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ووثائق البرامج القطرية التي توضح التدابير التكميلية على المستوى دون الإقليمي.

٢٩ - وفي إطار نظرية التغيير الكامنة وراء الإطار الاستراتيجي الإقليمي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، تحدد ست لبنات أساسية أو "ركائز" مترابطة للنهج الإقليمية اللازمة للإسهام في الهدف الطويل الأجل المتمثل في تحقيق السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى استناداً إلى الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون هي:

- الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية
- التكامل الاقتصادي والتجارة عبر الحدود والأمن الغذائي والتغذوي
- التنقل
- الشباب والمراهقون
- الشؤون الجنسانية والعنف الجنسي والجنساني
- العدالة ومنع نشوب النزاعات

المبادئ التوجيهية للتدخلات الإقليمية ذات الأولوية. بموجب الإطار الاستراتيجي الإقليمي

٣٠ - في إطار كل من الركائز الست، يتم وصف ثلاثة مجالات للتدخلات دون الإقليمية التكميلية. ويجب أن تلتزم هذه التدخلات بالمبادئ التوجيهية التالية:

- دعم رؤية المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن "إيجاد منطقة تتسم بقيم ومبادئ وقواعد مترسخة بخصوص الديمقراطية والحكم الرشيد والالتزام بحقوق الإنسان". وستعطي التدخلات البرنامجية الأولوية لاحترام حقوق الإنسان وتعزيز الحكم الرشيد، بما في ذلك تعزيز القدرات على كلا جانبي الطلب والعرض من أجل الإسهام في هئية بيئة تتسم بالتماسك السياسي والاجتماعي والمساءلة وتزود الناس بخدمات محسنة.
- مراعاة احتياجات الشباب والسعي إلى تمكينهم.
- السعي إلى كفالة أن تكون إدارة الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي مستدامة وأن تعود بالنفع على المجتمعات المحلية.

- كفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة، علما بأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني يمثل أولوية أساسية للأمم المتحدة. وتعميم مراعاة المنظور الجنساني يعني أكثر بكثير من وضع علامات في خانات: هو يعني إدراج المسائل الجنسانية في صميم عمليتي التصميم والتنفيذ. وسيكون لإدماج المسائل الجنسانية في جميع جوانب التخطيط والبرمجة أثرٌ تحويلي على منطقة البحيرات الكبرى.
- كفالة مراعاة قضايا الصحة وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والتعليم وحقوق الإنسان، بوسائل من بينها تعزيز الامتثال الإقليمي والوطني لمبادئ وقواعد ومعايير حقوق الإنسان المتفق عليها نظرا للصلات التي تربطها بالشواغل المتعلقة بالسلام والأمن في المنطقة.
- كفالة مراعاة ظروف النزاعات في جميع البرامج ومعالجة دوافع النزاعات مثلما يحددها تحليل النزاعات.
- كفالة الشراكات مع القطاع الخاص واستثمارات هذا القطاع.
- دعم تنفيذ البروتوكولات الإقليمية المعتمدة ذات الصلة بالإطار الاستراتيجي الإقليمي، بما في ذلك بروتوكولات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وهي: البروتوكول المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد؛ البروتوكول المتعلق بالتعاون القضائي؛ البروتوكول المتعلق بمنع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجميع أشكال التمييز والمعاقبة عليها؛ البروتوكول المتعلق بمكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية؛ البروتوكول المتعلق بحماية المشردين داخليا ومساعدتهم؛ البروتوكول المتعلق بحقوق الملكية للعائدين؛ البروتوكول المتعلق بمنع وقمع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال.
- وسيدعم الإطار الاستراتيجي صكوكا أخرى ذات صلة، بما في ذلك بروتوكول السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي المتعلق بحرية الحركة والسياسة المتسقة للهجرة القانونية؛ وبروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتعلق بمراقبة الأسلحة النارية والذخائر وغير ذلك من المواد ذات الصلة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (٢٠٠١)؛ وبروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتعلق بالمسائل الجنسانية والتنمية (٢٠٠٨)؛ وبروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية (٢٠٠٢)؛ وبروتوكول جماعة شرق أفريقيا المتعلق بالسلام والأمن (٢٠١٢)؛ وبروتوكول جماعة شرق أفريقيا المتعلق بالبيئة وإدارة الموارد الطبيعية (٢٠٠٦)؛

واتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع هذه الأسلحة وتصليحها وتركيبها (اتفاقية كينشاسا) (٢٠١٠)؛ وبرتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومراقبتها والحد منها في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة (٢٠٠٤)، دخل حيز النفاذ عام ٢٠٠٦).

الركائز الست للإطار الاستراتيجي الإقليمي

١ - الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

٣١ - يحدد تحليل التزاعات سببا جذريا رئيسيا للتزاوع في المنطقة الحدودية التي تشمل أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا يتمثل في التنافس غير المنظم على استخراج الموارد الطبيعية، الذي لا يزال أغلبه غير مشروع. وتُقدَّر قيمة إنتاج المعادن والموارد الطبيعية والاتجار بها بصورة غير قانونية بما لا يقل عن ١,٢٥ بليون دولار سنويا. ولذا فسوف تسعى الاستراتيجية إلى كفالة تحويل الإنتاج غير القانوني إلى إنتاج مشروع ومنظم وشفاف.

٣٢ - وينبغي أن تنجم عن تحقيق هذا التحوُّل إيرادات كبيرة، للدولة وللمجتمعات المحلية على السواء. وينبغي أيضا أن يتوفر استخدام أكثر استدامة للموارد الطبيعية يمكن أن تتحول من خلاله الثروات الطبيعية إلى نواتج إيجابية. ويتمثل شرط ضروري لذلك في الإدارة الشفافة والمسؤولة لتلك الموارد الطبيعية. ولهذا الغاية، ستسعى الاستراتيجية إلى تمكين الجهات الفاعلة الرئيسية ليس فقط من التعاون على بناء قدرة على التفاوض بشأن تلك الأصول الطبيعية وتقدير قيمتها، بل أيضا على تطوير قدرة قوية على إدارة المالية العامة وقدرة قوية على إدارة الاستثمارات العامة.

٣٣ - ونظرا إلى أن ٥٠ في المائة من التدفق غير القانوني للموارد من المنطقة يعزى إلى صادرات الذهب، فمن المرجح أن يفضي التركيز على هذا العنصر إلى تحقيق أكبر تأثير. ولا يظهر سوى ٢ في المائة من تلك الإيرادات في صورة إنتاج يخضع للضرائب. وإذا ما جرى تحويل استخراج وتدفق الموارد غير القانونيين إلى تجارة مشروعة، فسوف يزيد الدخل زيادة أسية، مع ما يصحب ذلك من قدرة الدولة على توفير خدمات أفضل للسكان.

٣٤ - بالمثل، من شأن الاستعاضة التدريجية عن الإنتاج غير القانوني للفحم والتجارة الإقليمية غير القانونية في هذا المنتج بمصادر طاقة نظيفة بديلة أكثر كفاءة أن يكون له أثر تحويلي مماثل من حيث حفظ الموارد الطبيعية والحد من تأثير الجماعات المسلحة غير

المشروعة. وسيعتمد أيضا الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية اعتمادا كبيرا على تأمين الحقوق المتعلقة بالأراضي والملكية.

النواتج

- ١ - سيؤدي الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية إلى إثراء الدولة وسيفضي إلى تحسُّن ملموس في سبل عيش المجتمع المحلي (الدخل).
- ٢ - ستتحقق العدالة والإنصاف في ملكية الأراضي وحقوق الملكية بفضل إدارة الأراضي السلمية والشاملة للجميع. وسيمكن ذلك بوجه الخصوص الأشخاص الذين سبق أن شردهم النزاع من الانضمام إلى الركب.

المستفيدون الرئيسيون

عمال المناجم الحرفيون (٢٥٠ ٠٠٠)، والمشردون (ما يصل إلى ٣ ملايين)، والمجتمعات المحلية التي يعيش أفرادها داخل المنتزهات الوطنية وحولها، بما في ذلك في مناطق العودة، وجميع أولئك المتضررين من أنشطة الجماعات المسلحة.

التدخلات الإقليمية ذات الأولوية

- ١ - تطوير إدارة الموارد الطبيعية الإقليمية وسبل العيش المستدامة في منتزه فيرونغا الوطني وحوله (في المنطقة الحدودية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا)، والمنتزهات الإقليمية والوطنية الأخرى في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمناطق الحدودية المحيطة بها مباشرة، في سياق التعاون عبر الحدود الوطنية. وسيتم التركيز بشكل خاص على الإنتاج المستدام، والقضاء التدريجي على التجارة الإقليمية غير القانونية الحالية والاستعاضة التدريجية عن إنتاج الفحم بمصادر بديلة وأكثر كفاءة للطاقة النظيفة، بما في ذلك عرض الأمثلة على إدارة الموارد المستدامة. وإصلاح الغابات المتدهورة بالفعل وغيرها من الموارد الطبيعية، بما في ذلك تنسيق القوانين والبروتوكولات واللوائح المتعلقة بالبيئة عبر الحدود والتي ترشد الاستخدام المستدام. وبوجه الخصوص، ستشكّل الإجراءات التالية عناصر هامة للتدخل الإقليمي.
- ٢ - تعزيز عملية إقليمية سليمة بيئيا لإنتاج وتجارة الذهب، تكون خاضعة للضرائب وقابلة للتعقب ومعتمدة بشكل عادل وشفاف. وسيؤدي ذلك

إلى قطع شرايين الحياة التي تغذي الميليشيات المسلحة غير المشروعة وغيرها من الجماعات الإجرامية العابرة للحدود.

٣ - تأمين الحقوق المتعلقة بالأراضي والملكية من أجل التعافي الاقتصادي للمجتمعات المحلية والإنتاج الزراعي والاستثمار فيها، وتهيئة بيئة مواتية لعودة اللاجئين إلى المنطقة وإعادة إدماجهم فيها. وزيادة قدرة أمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على معالجة الأسباب الجذرية للمنازعات المتصلة بالأراضي في قطاع الموارد الطبيعية في المنطقة. وتعزيز التعاون الإقليمي بين منظمات المجتمع المدني وفي المؤسسات البحثية، علاوة على تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال الوساطة في المنازعات المتعلقة بالأراضي (بمن فيهم النساء والشباب والزعماء التقليديون والبرلمانيون). وستُعطى الأولوية لتوثيق ونشر أفضل الممارسات في مجال تسوية المنازعات على الأراضي وإعادة التوطين المجتمعي. وإضافة إلى ذلك، سيؤدي هذا التدخل الإقليمي إلى إضفاء الطابع الرسمي والمنظم على استغلال الموارد الطبيعية وتجارتها، ولا سيما التعدين الحرفي للذهب والقطع الحرفي للأخشاب وإنتاج الفحم.

وسيجري إعداد وتنفيذ تدخلات إقليمية في المجالات الثلاثة ذات الأولوية بالتعاون الوثيق مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والحكومات المحلية والمجتمعات المحلية.

٢ - التكامل الاقتصادي والتجارة العابرة للحدود والأمن الغذائي والتغذوي

٣٥ - لا يتوفر القدر الملائم من التعاون والتنظيم الاقتصاديين الكفيل بدعم الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية لصالح المجتمعات المحلية. وتقوم الحاجة إلى تحقيق تحول في التنافس بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا نحو مسار تعاوني إيجابي من خلال إحياء السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى. ومن خلال الدعم التقني المقدم للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، ستعالج بعض المسائل المرتبطة ببلدان البناء التي تقوم إليها الحاجة من أجل سد الفجوات. وسيتم تعزيز الدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في المنطقة من خلال عملية شراكة مع الجهات الفاعلة الرئيسية، وكفالة التيسير الملائم للاستثمار عبر الحدود، وإنشاء أقطاب النمو. وتقوم الحاجة إلى معالجة مسألة الأمن الغذائي والتغذوي للمجتمعات المحلية الحدودية في

منطقة البحيرات الكبرى من خلال التركيز على تمكين صغار المزارعين والرعاة من الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة والممارسات الزراعية المستدامة من أجل زيادة الإنتاجية وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات والظروف المرتبطة بتغير المناخ.

النواتج

- ١ - زيادة التجارة بين المجتمعات المحلية الحدودية في بلدان منطقة البحيرات الكبرى.
- ٢ - تحسين الأمن الغذائي والتغذوي في المجتمعات المحلية الحدودية في منطقة البحيرات الكبرى.

المستفيدون الرئيسيون

ستعود التدخلات الإقليمية المضطلع بها في إطار هذه الركيزة بالنفع بوجه خاص على المجتمعات المحلية الحدودية والنساء ومجموعات الشباب وسائر أعضاء المجتمع المدني، لا سيما في المجتمعات المحلية في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية على جانب جمهورية الكونغو الديمقراطية من الحدود، والمجتمعات المحلية الحدودية في بوروندي ورواندا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وستستفيد من ذلك الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى - بما في ذلك الأمانة التنفيذية الدائمة - وكذلك المؤسسات الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى. وتشمل هذه المؤسسات وزارات التنمية الاقتصادية والتجارة، التي تعزز وتدعم عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي. وسيعود النفع أيضا على المؤسسات الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

التدخلات الإقليمية ذات الأولوية

- ١ - تقديم الدعم للأمانة التنفيذية الدائمة للجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى بشأن النظم والعمليات الرامية إلى معالجة الحواجز التجارية وغير التجارية وتعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدان في منطقة البحيرات الكبرى.

تحليل الاختناقات، ووضع معايير تجارية مشتركة، وتعزيز مشاركة النساء والشباب في التجارة العابرة للحدود، وتحليل السلع الأساسية للتعرف على

إمكانيات التوظيف/التجارة؛ وتحسين الأسواق الحدودية وتوحيد الإجراءات الحدودية؛ ونظم المعلومات دون الإقليمية؛ وتقديم المعونة للتجارة/دعم تيسير التجارة. ويشمل هذا التدخل الإقليمي المركز على الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى تدابير دعم تكميلية لمؤسسات السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا، وكذلك للوزارات الوطنية للتنمية الاقتصادية والتجارة.

٢ - تعزيز وصول القطاع الخاص الإقليمي إلى الخدمات المالية وخدمات الدعم الأخرى.

ستركز المبادرات على المشاريع والتعاونيات العاملة في المناطق العابرة للحدود في مجال الموارد الطبيعية والسلع الزراعية - الاستخراج والحصاد (إجراءات سيتم تنسيقها مع الركيزة ١): منها في جملة أمور القواعد والأنظمة، والسياسات المتعلقة باعتماد القطاع الخاص لمبادئ توجيهية طوعية وعمليات إصدار الشهادات (للموارد الطبيعية)، ومعالجة الاعتبارات المتعلقة بالعمل وحقوق الإنسان والبيئة؛ وإنجاز إصدار الشهادات للموارد الطبيعية؛ وتقديم الدعم التقني ودعم القدرات للمنتجين المحليين لتمكينهم من الوصول إلى سلاسل القيمة الإقليمية؛ وتعزيز الاستثمار القانوني والشفاف عبر القطاعات الشاملة للمناجم والزراعة وإنتاج الطاقة على نطاق صغير بالاشتراك مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛ والإطار التنظيمي الإقليمي للتعددين الحرفي.

إعداد مذكرات ملائمة للاستثمار تشجّع تحسين بيئة الاستثمار، بوسائل من بينها المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى الذي قاده مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى والذي انعقد بنجاح يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٦ في كينشاسا؛ وتوفير الأدوات والدعم للقدرات المؤسسية، بسبل منها إجراء مشاورات مع الجمهور، بشأن السياسات المركزية لإدارة الموارد الطبيعية، وآليات تسوية النزاعات والمظالم، والعمل مع مؤسسات القطاع الخاص في مجال إدارة المخاطر الأمنية.

٣ - تعزيز حصول المجتمعات المحلية الحدودية على التكنولوجيا الزراعية ودعم القدرات بغرض زيادة الإنتاجية والنواتج الزراعية وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات والظروف المرتبطة بتغير المناخ.

دعم القدرات: أنشطة الدعوة والتوعية وتبادل أفضل الممارسات إقليمياً، لفائدة المزارعين والرعاة في المناطق الحدودية فيما يتعلق باستخدام ممارسات وتقنيات زراعية سليمة بيئياً؛ وتعزيز الإقليمي للتدخلات من نوعية "الشراء من أجل التقدم"؛ والدراسات التحليلية الرامية إلى تحديد ديناميات الأراضي الإقليمية أو العابرة للحدود والقيود والفرص المتعلقة بصغار الحائزين في الحصول على الأراضي في المدن وحولها، وتقديم الدعم لوضع استراتيجيات إقليمية لمعالجة ذلك؛ ودعم حصول المجتمعات المحلية الحدودية على التكنولوجيا الزراعية الجديدة، بما في ذلك أصناف المحاصيل عالية الغلة، والمواد النباتية المتسمة بالكفاءة، والممارسات الزراعية المستدامة.

٣ - التنقل

٣٦ - يمثل تنقل الأشخاص والعمال والسلع ورأس المال عنصراً أساسياً من عناصر التكامل الاقتصادي الإقليمي. غير أن النزوح القسري هو سبب وأثر أساسي للنزاع العنيف. وهو يفضي إلى زعزعة الاستقرار والأمن في المنطقة وتحديات إنسانية هامة أخرى وانتهاكات لحقوق الإنسان، علاوة على انعدام التحسُّن الاجتماعي الاقتصادي.

النواتج

٣٧ - سيتم السعي في إطار ركيزة التنقل إلى تقوية الاستقرار الإقليمي عن طريق اتباع نهج أكثر إقليمية يرمي إلى فهم ومعالجة أسباب التشرد. وسيتم الجمع بين الشركاء في مجالات العمل الإنساني والسياسة والتنمية لإيجاد حلول مستدامة للتشرد في منطقة البحيرات العظمى عن طريق البناء على المبادرات الجارية، مثل دراسة النزوح القسري المشتركة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي والاجتماع التشاوري الرفيع المستوى بشأن حقوق المشردين واللاجئين المتعلقة بالأراضي والملكية الذي عقده المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ومن شأن المزيد من التكامل الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز مرونة المجتمعات المحلية أن يدعم الحركة المنظمة للأشخاص والسلع والماشية عبر الحدود وداخلها. وسيتم دعم الحماية المجتمعية عن طريق مبادرات التعافي المبكر والتنمية التي تسهم في تحسين بيئة الحماية في مناطق العودة الآمنة.

٣٨ - وسيؤدي تنسيق وتعزيز إجراءات الهجرة واللجوء إلى الحد من الحركة غير القانونية للأشخاص في المنطقة إذ أن التنسيق يعزز قدرة السلطات الوطنية المعنية بالهجرة على إدارة الحركة المنظمة للأشخاص عبر الحدود. وتقل التوترات الإقليمية والمحلية مع إيجاد حلول مستدامة ومبتكرة للتشرد الذي طال أمده. ومن شأن تقوية تبادل المعلومات، بما في ذلك المعلومات بشأن مراقبة الأمراض، وتقديم الخدمات الصحية المنسقة عبر الحدود الكشف أن يساعد في نزع طابع الشرعية عن المواقف السلبية وتعزيز التكامل. وسيكون من الأهمية بمكان أيضا تعزيز الخدمات التعليمية الفعالة للأطفال والشباب حيث أنها تكفل تأهيلهم للقيام بهذا النوع من الحركة وللحصول على سبل العيش المستدامة.

المستفيدون الرئيسيون

المستفيدون الرئيسيون من التدخلات الإقليمية ذات الأولوية سيتمثلون في اللاجئين والمشردين داخليا والعائدين والمهاجرين والمجتمعات المحلية الحدودية.

التدخلات الإقليمية ذات الأولوية

١ - الحلول المستدامة

العمل مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين في مجالي التنمية والعمل الإنساني على تشجيع الحلول المتكاملة والمستدامة والمبتكرة للمشردين داخليا واللاجئين، بما في ذلك الاندماج المحلي وإعادة الطوعية إلى الوطن في ظروف تضمن السلامة والكرامة، وإعادة التوطين/النقل. وتجري إعادة اللاجئين الطوعية إلى الوطن ضمن إطار الاتفاقات الثلاثية ذات الصلة التي تستوجب بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وتعزيز بيئة اجتماعية واقتصادية مواتية للعودة الدائمة. وسيشمل ذلك تيسير اللجوء إلى القضاء، ومعالجة العنف الجنسي والجنساني، وتعزيز السياسات والاستراتيجيات التعليمية للاجئين والمشردين داخليا. وسيكفل المنسق الإقليمي لشؤون اللاجئين بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التنسيق الإقليمي للحلول الشاملة، بما في ذلك إدارة البيانات الإقليمية المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء. وسيشكل الشركاء أيضا فريقا عاملا للعمل معا على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المشترك بين المفوضية والبنك الدولي لعام ٢٠١٥ المعنون "التزوح القسري في منطقة البحيرات الكبرى: نهج إنمائي". وسوف يجمع هذا الجهد أيضا الشركاء الوطنيين لتبادل الخبرات بشأن التحديات والعقبات والممارسات الجيدة في مجال إيجاد حلول دائمة للتشرد في منطقة البحيرات الكبرى.

٢ - البرنامج الإقليمي لإدارة الحدود

يشمل ذلك تعزيز القدرة الإدارية الحكومية والإجراءات المتعلقة باللجوء؛ وتحسين جمع المعلومات وهياكل تكنولوجيا المعلومات؛ وتسيير دوريات مشتركة على الحدود، وتعزيز الإدارة المتكاملة للحدود، بما في ذلك إجراءات اللجوء العادلة والكفؤة، والاستقبال الملائم لطالبي اللجوء؛ وتوفير نظم وأدوات لتحديد الفئات الضعيفة من المهاجرين، مثل ضحايا الاتجار أو المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل أو القصر غير المصحوبين أو المهاجرين الذين تعرضوا بخلاف ذلك للاستغلال والإيذاء الجنسيين، وإحالتهم للحصول على الدعم النفسي - الاجتماعي؛ ونظم فرز المهاجرين المحتجزين لكفالة الحماية، وكفالة الوصول إلى نظم اللجوء عند الاقتضاء؛ تحديد طالبي اللجوء، وتوفير المشورة المناسبة بشأن الخيارات القانونية، بما في ذلك توفير المساعدة القنصلية للمهاجرين من غير طالبي اللجوء: تيسير هجرة اليد العاملة؛ ورصد الأمراض والماشية والمحاصيل ومكافحة الآفات.

٣ - تحديد ضحايا الاتجار وحمايتهم وإيجاد حلول لهم من خلال البروتوكولات المتفق عليها في المنطقة

سيشمل ذلك تعزيز قدرة الحكومات والشركاء على إدارة الحالات بصورة شاملة تغطي جميع الأبعاد، مثل الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي وصولاً إلى إعادة الإدماج المجتمعي وتوفير سبل العيش. وستولى عناية خاصة للاحتياجات المحددة للنساء والأطفال، مع توفير التدريب المناسب للموظفين الذين يتعاملون معهم لضمان تقديمهم للرعاية الملائمة للسن ونوع الجنس. وسيجري أيضاً تعزيز وجود مراكز الرعاية عند المعابر الحدودية لكفالة قدرة المجتمعات المحلية على الصمود أمام المخاطر الصحية المرتبطة بالتنقل، ولا سيما فيروس نقص المناعة البشرية، من خلال إحياء مبادرة منطقة البحيرات الكبرى لمكافحة الإيدز عبر الحدود وتوسيعها لتشمل أمراض أخرى مثل السل، فضلاً عن تقديم الدعم النفسي الاجتماعي.

٤ - الشباب والمراهقون

٣٩ - شكّل الشباب والمراهقون ضحايا رئيسيين للتنازع بين الأجيال في ظل وجود فرص محدودة للتعليم وكسب العيش. وسينصب التركيز في إطار هذه الركيزة على تمكين الشباب. ويُعتقد أنه من الممكن، من خلال أكثر المبادرات المعنية بعمالة الشباب ابتكاراً على الصعيد الإقليمي، الحد بصورة كبيرة من تجنيد الشباب في صفوف العصابات المسلحة والمليشيات

وغيرها من الجماعات الجانحة، وكبح استغلال الشباب والمراهقين. وسيتم تعزيز خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ورعاية المرضى وعلاجهم، من أجل كفاءة تحسين الصحة. وسيجري تعزيز عمليات التبادل عبر الحدود بين الشباب كوسيلة للتوصل إلى منظورات متشاطرة بشأن مشاكل الشباب المشتركة في المنطقة.

النواتج

٤٠ - من المتوقع أن تحفز الاستراتيجية على الاستثمار في الشباب والمراهقين كأحد السبل الرئيسية لتسخير العائد الديمغرافي وفوائد السلام في البلدان الخمسة الرئيسية في منطقة البحيرات الكبرى. وينبغي أيضا زيادة قدرة الفتيات والفتيان على تحسين مهاراتهم لتمكينهم من المشاركة النشطة في عمليات تعزيز السلام والتماسك الاجتماعي من خلال تقوية مشاركة الشباب ونماء المراهقين. وسيشمل ذلك العمل مع السلطات على كفاءة وجود آليات تتيح الإنصات لأصوات الشباب وأخذها بجدية في عمليات اتخاذ القرارات المحلية التي تؤثر فيهم. وسيتعين أيضا ضمان حصول الشباب على المعلومات والتدريب والمزيد من الفرص الاقتصادية بحيث يتمتعون بالمزيد من الاستقلال ومن التحفز كأصحاب مصلحة في عملية توطيد السلام.

٤١ - وسيعزز النهج القائم على المشاركة في تنفيذ التدخلات الإقليمية برامج وشبكات التبادل بين المستفيدين، فضلا عن المصالح المشتركة، والتراث، والسلام والأمن. وفي سياق الحماية المجتمعية والتعايش السلمي، ومن أجل الحد من التعرض للتجنيد القسري والطوعي وسائر أشكال الاستغلال، تقوم الحاجة إلى التعليم والأنشطة المهنية والترويجية، بما في ذلك البرامج الرياضية. ولذا، ترنو هذه الركيزة إلى مجتمع يتمتع مراهقوه وشبابه بالصحة والتعليم والأمان والمهارات والعمالة، ويدفعون التنمية والسلام والأمن على الصعيد الإقليمي قداماً.

المستفيدون الرئيسيون

المراهقون والشباب المهمشون ممن تتراوح أعمارهم بين ١٠ أعوام و ٢٤ عاما في المناطق الحدودية للبلدان الخمسة، خصوصا في صفوف السكان المتنقلين (مثل المهاجرين، واللاجئين، والمشردين داخليا، والعاملين بالتجارة عبر الحدود)، وكذلك المشتغلون بالجنس والأطفال المشتغلون على نحو يجبرهم على الاشتغال بالجنس والشباب في العشوائيات الحضرية والبلدات العابرة للحدود الذين لا يفيدون

من التعليم أو العمالة أو التدريب، والأطفال المرتبطون سابقا بالقوات أو الجماعات المسلحة، وأفراد العصابات.

التدخلات الإقليمية ذات الأولوية

١ - عمل الشباب وسبل كسبهم للعيش

تسعى التدخلات إلى زيادة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي للشباب الذي يمكن تحقيقه من خلال محو الأمية المالية والوظيفية، وتطوير مهارات مباشرة الأعمال الحرة، وتوفير الخبرات القائمة على تجربة العمل، والتوجيه. وبشكل أكثر تحديدا:

- ستُنشأ التعاونيات الشبابية في المجتمعات الحدودية لإنتاج المنتجات ذات القيمة المضافة من الموارد المتاحة محليا مثل المنتجات الزراعية والمعدنية.
- سيُنشأ مركز للشباب لمباشرة الأعمال الحرة والتدريب والابتكار وصندوق لصالح مباشري الأعمال الحرة من الشباب في المنطقة دون الإقليمية للسماح للشباب المدربين بالتقدم لمباشرة الأعمال الحرة بشكل تنافسي مزوَّدين بأفكارهم في مجال الأعمال التجارية، وكذلك لتعزيز السلام والأمن.
- ستقام شراكات مع القطاعين العام والخاص، وكذلك مع الوكالات المانحة، لدعم بناء مهارات الشباب للسماح لهم بالمشاركة في مشاريع التشييد وتنمية الهياكل الأساسية والتعدين الآمن بيئيا في المنطقة.
- ستُدعم الأعمال التجارية للشباب التي توفر الخدمات الآمنة التي توجد حاجة ماسة إليها عند المعابر الحدودية (تكنولوجيا المعلومات، والغذاء، وأماكن الإقامة، وتوفير المواد المستهلكة الأخرى).
- ستُجرى بحوث بشأن العمليات تتصل بمدى فعالية مختلف مشاريع العمالة والأعمال التجارية كوسيلة لتوجيه مشروع إقليمي عام لعمالة الشباب.
- سيجري استعراض المقررات التعليمية في البلدان لضمان التزامها بمراعاة ظروف النزاعات ومبادئ التسامح الثقافي وشمول الجميع، علاوة على كفاءة تقوية الخدمات التعليمية من أجل تعزيز الإنصاف في المجتمعات المحلية وتعزيز ملاءمتها لواقع تلك المجتمعات الاقتصادي والثقافي.

٢ - التفاعل المبتكر مع الشباب

يرمي التفاعل المبتكر مع مختلف فئات الشباب إلى تلقينهم احترام قيم السلام والأمن، والديمقراطية، والمساءلة والتنمية، وتزويدهم بالمهارات الفعالة المتعلقة بالمشاركة والقيادة والدعوة. وسيكون لهذه الأنشطة بعدان يتصلان بالوقاية وإعادة التأهيل، وستستند إلى ما يتم توفيره عن طريق قنوات الابتكار القائمة مثل ما يلي:

- التبادل بين منتديات الشباب الوطنية عبر الحدود.
- تشجيع تفاعل الشباب مع السلطات المحلية.
- التعاون مع أداة التواصل الاجتماعي U-report ومركز United Nations Pulse Lab Kampala (أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي) مع التركيز على الدعوة وعلى إسماع أصوات الشباب في منطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك تلقي التعقيبات.
- الوصول للشباب من خلال توفير مواد تنمية المواطنة وبناء السلام وتسوية النزاعات ونشرها من خلال قنوات الاتصال بين الأشخاص أو غيرها من قنوات الاتصال المبتكرة، بما في ذلك الطبول الرقمية والإنترنت.
- سيجري أيضا تكرار مشروع "مراكز الشباب للشباب" (رواندا/غوما) و "الشباب من أجل السلام" (رواندا/جمهورية الكونغو الديمقراطية/بوروندي) الرائدتين في المناطق الحدودية؛ وستتحول مراكز الشباب إلى مراكز ابتكار وستستخدم لزيادة الدراية الرقمية في صفوف الشباب في المناطق الحدودية، وذلك بقصد التوسع في المنطقة.

٣ - النماء الصحي للمراهقين وحمائيتهم

إنشاء شبكات تعليم الأقران من الشباب لمختلف فئات الشباب المعرضين للخطر (على سبيل المثال، الأطفال المرتبطون سابقا بالميليشيات وغيرها من الجماعات الإجرامية، والمشتغلون بالجنس، والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، والعاملون بالتجارة عبر الحدود، والمشاركون في برامج الأعمال التجارية ومباشرة الأعمال الحرة). وسيتم تزويدهم بالمعارف المتعلقة بالصحة الجنسية الإنجابية وبالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وبسبل الصحة الإنجابية، مثل الواقيات الذكرية والأنثوية، التي ستوزع على زملائهم من الشباب بعد تعليمهم.

وستشمل الأنشطة والخدمات الأخرى العابرة للحدود ما يلي:

- إنشاء الخدمات المتكاملة المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية وبفيروس نقص المناعة البشرية في المواقع الحدودية التي تتجمع فيها أعداد كبيرة من الشباب المعرضين للخطر.
- إدماج الخدمات في مشاريع مباشرة الأعمال الحرة وتنمية مهارات الشباب.
- توفير المعلومات عن المواطنة وبناء السلام وحقوق الإنسان والمهارات الحياتية من خلال منابر وسائط التواصل الاجتماعي المبتكرة.
- إقامة تدخلات للوقاية وللإستجابة والتعاون عبر الحدود ونظم لمنع الاتجار والعنف الجنساني وغيره من أشكال العنف ضد الأطفال والمراهقين.
- تعزيز التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية كوسيلة لتحديد السن بغرض حماية المراهقين.
- إنشاء برامج مجتمعية عابرة للحدود لمنع اشتراك الشباب في الجماعات المسلحة والممارسات الضارة وأنشطة العصابات، وكذلك إنشاء برامج لإعادة التأهيل: ستركز هذه الأنشطة على الخطوات العملية لمنع انضمام الأطفال المعرضين للخطر إلى تلك الجماعات وعلى اتخاذ تدابير قانونية مشتركة بين البلدان.
- تعزيز الآليات الإقليمية والحكومية الدولية التي تضطلع بدور في تعبئة الخدمات الاجتماعية المقدمة على المستوى القطري.

٥ - الشؤون الجنسانية والعنف الجنسي والجنساني

٤٢ - يلزم اتخاذ تدابير للتصدي للمستويات غير المسبوقة من العنف ضد النساء والفتيات، اللائي يعانين من تمييز شديد في منطقة البحيرات الكبرى. وتقوم الصلة بين مشاركة المرأة في صنع القرارات المتعلقة بالسلام والأمن وتحقيق نتائج أفضل، سواء على مستوى السلام أو بالنسبة لتحقيق المساواة بين الجنسين، على نظرية المصالح السياسية، التي يفترض فيها أن يفضي التمثيل المنظم للمصالح إلى تحقيق نتائج قيمة على صعيد السياسات تصبّ في صالح المجموعة المعنية ذات المصلحة. وتتوقع أفرقة الأمم المتحدة القطرية أن يتأتى تحقيق المساواة والعدل بين الجنسين وبناء السلام المستدام من مشاركة المرأة وقيامها بدور ريادي في تسوية النزاعات وعمليات الإنعاش في ظل ظروف معينة، وهو ما تسعى الأمم المتحدة إلى دعمه بواسطة هذا الإطار الاستراتيجي.

٤٣ - وستسعى التدخلات الإقليمية إلى التأثير في ديناميات القوى: قدرة الأوساط المحلية المؤيدة لإدراج المساواة بين الجنسين في سياسات السلام والأمن على التأثير في صانعي القرارات على الصعيدين الوطني والاجتماعي وعبر الحدود، وعلى محاسبتهم. وما لم توضع مسألة إسماع رأي المرأة وتمثيلها في صلب جهود الإصلاح، لن يُرسخ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون إمكاناته في إحداث تحول. وتبيّن الأبحاث أن المشاركة النشطة للمرأة في الحياة الاقتصادية تمكّن من تعزيز استدامة وفعالية الجهود المبذولة في مجالي الإنعاش وبناء السلام، ولا سيما وأنه من الأرجح أن تستثمر النساء دخلهن في ما فيه رفاه الأسرة والمجتمع المحلي. وعادة ما تتحمل الأسر المعيشية التي يوجد على رأسها إناث عبء إعالة أثقل مما تتحملة الأسر المعيشية التي يوجد على رأسها ذكور، مما يعزى أساساً إلى قلة فرص حصولهن على "فوائد السلام" المتمثلة في إنعاش سبل كسب الرزق أو في تلقي الخدمات العامة، وإلى عجزهن مراراً عن استرداد ممتلكات الزوج الذي غادر أو تُوفّي. ويسعى هذا الإطار الاستراتيجي إلى معالجة هذه الحالة من الإقصاء في منطقة البحيرات الكبرى كي يتسنى كسر حلقة الفقر.

النواتج

منطقة تنعم بالسلام والاستقرار، خالية من العنف الجنسي والجنساني، يتم فيها تمكين النساء والفتيات من المشاركة في بناء السلام والنمو الاقتصادي والتمتع بتكافؤ فرص الحصول على مكاسب التنمية المستدامة.

المستفيدون الرئيسيون

الإناث من المشردين داخليا واللاجئين، ومن ضحايا العنف الجنسي والجنساني، والنساء في المجتمعات الخارجة من نزاعات، والقائدات في البلدان التي تشهد نزاعات أو التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، والمؤسسات الوطنية المسؤولة عن شؤون الأمن والعدالة والتجارة والاقتصاد.

التدخلات الإقليمية ذات الأولوية

١ - تنفيذ الالتزامات التي ينص عليها إعلان كمبالا والمتمثلة في التصدي للإفلات من العقاب على ارتكاب جرائم جنسانية على الصعيد القطري يشمل ذلك إنشاء آليات خاصة لتسريع البت في قضايا العنف الجنسي والجنساني، بطرق منها إنشاء محاكم خاصة، وتعزيز المؤسسات المسؤولة عن شؤون العدالة

والأمن، ودعمُ جمع البيانات وأنشطة الرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز. وينبغي أيضا ضمان وجود تآزر بين الأنشطة التدريبية التي يضطلع بها مركز التدريب في كمبالا وتنفيذ المؤسسات للالتزامات على الصعيد القطري.

٢ - تعزيز حضور المرأة ومشاركتها في صنع القرارات وبناء السلام

سيقتضي ذلك إبراز أولويات المرأة وحقوقها في البلدان المتضررة من النزاعات، وبناء قدراتها لتمكينها من المشاركة بنشاط في وضع السياسات والتنمية وبناء السلام، وإشراك المنظمات النسائية في تقديم الخدمات وأنشطة الدعوة على الصعيد المجتمعي.

٣ - تعزيز تمكين المرأة وقدرتها على الصمود من الناحية الاقتصادية

يسعى البرنامج، من خلال دعم المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، إلى إطلاق مبادئ تمكين المرأة باعتبارها جزءا من المبادرة المشتركة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتفاق العالمي للأمم المتحدة؛ وتعزيز السياسات والإطار التنفيذي وقدرات المرأة في مجال التجارة عبر الحدود، وتمكين ضحايا النزاعات المسلحة من النساء الريفيات في حالات معاناتهن من انعدام الأمن الغذائي وتعزيز حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية.

٦ - العدالة ومنع نشوب النزاعات

٤٤ - إن عجز المجتمع الدولي عن تقديم مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى العدالة، وعن القيام على نحو فعال بدعم تدابير منع نشوب النزاعات، أدى إلى دوامة من تصاعد حدة النزاع والعنف الجنسي والجنساني ابتليت بها منطقة البحيرات الكبرى على مدى جيل. ومن المزمع أن يضع هذا الإطار الاستراتيجي الإقليمي حداً لهذا الاتجاه من خلال القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب. وسيطلب اتباع هذا النهج المقترح، وهو نهج متكامل قادر على إحداث تحول، توطيد آليات العدالة (التقليدية والرسمية)، وتعزيز قدرة مؤسسات الحوكمة المحلية على تقديم الخدمات، ومعالجة حوادث العنف، ومحاسبة الجناة (سواء بالطرق التقليدية أو الرسمية). وسيكون من الضروري أيضا إيجاد فرص لجني فوائد السلام، واستعادة الثقة في المجتمع المدني وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود. ولا بد أن تدل الالتزامات الحكومية الإقليمية على احترام حقوق الإنسان. وتسعى الاستراتيجية إلى تحقيق تحسينات ملموسة تُسهم إسهاما أساسيا في استعادة ما تلاشى من ثقة بين المواطنين والحكومات.

النواتج

زيادة التركيز على المساءلة وتعزيز البنى التحتية اللازمة لتحقيق السلام وإعمال حقوق الإنسان في جميع أنحاء المنطقة.

المستفيدون الرئيسيون

الحكومات والمؤسسات الوطنية/دون الوطنية، والمجتمعات والسلطات المحلية، والمجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والجمعيات التقليدية والدينية والشبابية والنسائية في المناطق الحدودية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة؛ ومسؤولو العدالة، بمن فيهم موظفو إنفاذ القانون والمدعون العامون والقضاة والمهنيون القانونيون وأجهزة مراقبة الحدود. ذلك إلى جانب المواطنين الذين يلتمسون العدالة والمصالحة في جميع أنحاء المنطقة.

٤٥ - وكأساس للتدخل الفعال على الصعيد الإقليمي، سيجري التركيز على تحسين التحليلات المتعلقة بالمخاطر ومكامن الضعف، بطرق منها استخدام البيانات الآنية، لتزويد صانعي السياسات والمخططين على الصعيدين الإقليمي والوطني بمعلومات الإنذار المبكر التي تفضي إلى زيادة فعالية آليات الاستجابة الإقليمية في منع تصعيد النزاع. وإن القدرات على تحسين التحليل والإنذار المبكر على الصعيد الإقليمي، التي ستمكن أفرقة الأمم المتحدة القطرية من التحرك على وجه السرعة لتزج فتيل النزاعات المحتملة وإعداد سبل التصدي لها في الوقت المناسب، سَتُعزَّز على المستوى القطري وسترسخ على المستوى الإقليمي لإتاحة إنجاز تحليلات إقليمية للنزاعات ومكامن الضعف. وسيستند ذلك إلى الأعمال الحالية، بما فيها الدراسات الاستقصائية للتصورات التي يجريها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة هارفارد الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تتيح فهما أفضل لتصورات السكان وتوقعاتهم في ما يتعلق بقضايا السلام والعدالة والأمن. وسيجري أيضا تعزيز التحليلات في مجال الاقتصاد السياسي، وذلك في قطاع الأمن على الأخص.

التدخلات الإقليمية ذات الأولوية

١ - تعزيز المؤسسات والآليات والقدرات الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها وبناء السلام، بالعمل على المبادرات العابرة للحدود والجهود المتضافرة المبذولة على المستوى الإقليمي، بما في ذلك المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومنظمات المجتمع المدني

تمكين وتعزيز قدرات المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في مجال بناء السلام كي تعالج النزاعات المحلية العابرة للحدود من خلال بناء القدرة على إدارة جهود منع نشوب النزاعات والوساطة وتسوية المنازعات وبواسطة مبادرات بناء السلام والمصالحة، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز ما هو قائم من بني السلام التحتية المحلية و/أو إنشائها، وتعزيز الحوار والثقة بين المجتمعات المحلية عبر الحدود؛ وتعزيز المبادرات العابرة للحدود في مجال الخفارة المجتمعية، بإشراك المواطنين في منع الجريمة وبتعزيز الثقة والتعاون كذلك فيما بين المجتمعات المحلية والشرطة وأجهزة مراقبة الحدود، وتعزيز الفرص المتاحة على الصعيد الوطني للجوء إلى العدالة وبرامج الأمن المجتمعي في المجتمعات الحدودية وعبر الحدود بدعم من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بطرق منها المحاكم المتنقلة التجريبية والخفارة المجتمعية والتركيز على تحسين نوعية آليات العدالة التقليدية.

وستُحدّد المراكز والمعابر الحدودية الرئيسية وسيقدم إليها الدعم من أجل تعزيز قدراتها على تأمين نفسها بشكل أفضل (بما يتماشى مع استراتيجية الاتحاد الأفريقي لتحسين إدارة الحدود في أفريقيا)، بما في ذلك البحث في إمكانية إقامة معابر حدودية مشتركة يتم من خلالها تيسير التعاون بين أجهزة مراقبة الحدود. ومما يمكن أن تشملته التدخلات المحددة تقاسم أماكن العمل وبذل جهود مشتركة في مجالات التحقيقات وتبادل المعلومات والدوريات والتدريب (بشأن المسائل المتعلقة بالاتجار وتهريب الأسلحة و المواضيع الأخرى ذات الأولوية) والتدابير الرامية إلى تعزيز قدرات الكشف والمنع. وستعقد اجتماعات مشتركة دورية تشارك فيها المجتمعات المحلية عبر الحدود (مثل السلطات المحلية وأجهزة مراقبة الحدود والمجتمعات المحلية). وستتاح أيضا آليات لتعزيز الحوار والتعاون بين المجتمعات المحلية عبر الحدود. وسيجري ذلك بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع التدخلات المنجزة في إطار الركيزة ٣ التي ينصب في إطارها الاهتمام على الحماية والهجرة. وستنظر التدخلات المنجزة في إطار الركيزة ٦ في هذا الأمر من زاوية قطاع الأمن وسيادة القانون.

٢ - تعزيز الجهود الإقليمية المبذولة لتشديد الضوابط المفروضة على جانب العرض فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

تشكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أحد العناصر الرئيسية المساهمة في النزاع الدائر في منطقة البحيرات الكبرى. ويلزم العمل في شراكة مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة كي يتسنى اتباع نهج إقليمي منسق في الممارسات المتعلقة بإدارة المخزونات، وفي تسرب الأسلحة من المخزونات الحكومية على وجه الخصوص؛ ووسم الأسلحة وحفظ السجلات عنها بالشكل الملائم؛ وتجميع الأسلحة غير المشروعة وغير المرغوب فيها، وتدمير الأسلحة المجمعّة والفائض من الأسلحة. وستستعين التدخلات الإقليمية أيضا بالمعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة في إجراء تقييمات للضوابط المفروضة على الأسلحة الصغيرة والسارية في بلدان المنطقة، وفي تحديد الاحتياجات من الدعم وإبلائها الأولوية، لتمكين جميع بلدان المنطقة من أن تصبح أقرب إلى الامتثال للمعايير الدولية، وضمان الموامة بين الضوابط والتشريعات الوطنية.

٣ - تعزيز التعاون القضائي، بما يشمل موظفي إنفاذ القانون وموظفي الحدود ودوائر الادعاء والهيئات القضائية وممارسي مهنة القانون

يلزم تعزيز التعاون، على صعيد المقاطعات والصعيدين الوطني والإقليمي، بين الحكومات ومؤسسات العدالة والمجتمعات المحلية، لا سيما في المناطق الحدودية؛ وتعزيز التوافق والمجال السياسي، لتمكين الدول الأعضاء من التشارك في تقصّي سبل المضي قدما. ويمكن أن يشمل ذلك الاستعانة بالمؤسسات القضائية. وستستخدم الجهود المبذولة لإقامة التعاون القضائي وإصلاح نظم العدالة الجنائية على الصعيد الإقليمي صلاحيات عقد المؤتمرات أو تيسير عقدها التي تتمتع بها الأمم المتحدة، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأفريقي، وهيئات إقليمية أخرى منها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي/جماعة شرق أفريقيا (فضلا عن منظمات العدالة الإقليمية، بما فيها اتحاد محامي البلدان الأفريقية، ومنتدى قضاة المحاكم العليا، ورابطة محامي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ورابطة محامي شرق أفريقيا) لإتاحة المجال لاستقصاء سبل التعاون القضائي وتحسينها (ضمن إطار بروتوكولات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى) لبناء توافق في الآراء؛ وتقصّي الممارسات الجيدة، بما يشمل أفضل الممارسات في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والحلول المحلية المحتملة التي سيتم من خلالها معاقبة الجناة والردع عن

ارتكاب الجرائم في المستقبل ورأب الانقسامات المجتمعية. وستسعى هذه المشاورات إلى وضع خريطة طريق مقبولة تتضمن مبادرات لتطبيق بروتوكول المؤتمر الدولي المتعلق بالتعاون القضائي على الصعيد الوطني، والتعاون الإقليمي الذي يركز على اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بتقديم التقارير بموجب معاهدات حقوق الإنسان، والتعاون بين مؤسسات حقوق الإنسان، والتدخلات الإقليمية في مجال المسائل المتعلقة بالعنف الجنساني، والموارد الطبيعية، والمساءلة والفساد، بما في ذلك غسل الأموال والجرائم المالية. أما التدخل لتقديم الدعم إلى مؤسسات سيادة القانون الوطنية في التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وملاحقتها قضائياً والفصل فيها، فسيتم القيام به، عند الاقتضاء، للتحقيق في الجرائم الدولية التي قد تتطلب تعاوناً إقليمياً (لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية).

خلاصة

- ٤٦ - سيسر التقدم المحرز في إطار هذه الركائز الست ذات الأولوية للتدخل الإقليمي نقله نوعية صوب تحقيق السلام المستدام. إلا أنه بالنظر إلى الحالة الراهنة في منطقة البحيرات الكبرى، يمكننا أن نتوقع أن تقابل بعض التغييرات المتوخاة بالصدء.
- ٤٧ - فالشبكات الإجرامية الدولية، التي تستفيد من التجارة غير القانونية بالموارد الطبيعية، ستقاوم مقاومة شديدة. أما المتهمون بانتهاك حقوق الإنسان، فسيستعينون بالجماعات المحلية لحمايتهم وتخريب نظم العدالة.
- ٤٨ - ولا بد من معالجة الأعراف الثقافية المترسخة كي يتسنى تحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين.
- ٤٩ - غير أنه من الضروري في الوقت نفسه المضي قدماً إذا أردنا أن نرسي الأساس للانتعاش ونعزز قوى الوسط المعتدلة التي تؤيد السلام. ويتوقف تحقيق النجاح على القدرة على دعم النوايا الحسنة وعلى وفاء البلدان في المنطقة بالتزاماتها بشكل ملموس.
- ٥٠ - ووضع الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى استجابة للاحتياجات والأولويات التي كثيراً ما أعرب عنها كل من الحكومة والقادة والمجتمعات المحلية. والمقصود به أن يكون بمثابة وثيقة مرجعية تقوم على الاقتناع بأن تنفيذ إجراءات متسقة على الصعيد الإقليمي، مع التركيز على المنطقة الحدودية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبأن تحقيق نجاحات في وقت مبكر، ولا سيما في هذه الأوقات غير المستقرة، سيثبت أنه من الممكن إحراز تقدم على مسار التنمية. وسيعطي الإطار الاستراتيجي الإقليمي للبلدان الرئيسية الثقة اللازمة للوفاء بالتزاماتها.